

فلسطين «الشركة المحدودة»: عن حقائق اقتصادية وسياسية

زياد منى

من الأمور المهمة إعلامياً عند تغطية تطورات القضية الفلسطينية الحالية، أي ما يسمى زوراً بعملية السلام، وهي عملية استسلام قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية غير المشروط لإملاءات الفاعلين الحقيقيين في تلك «العملية»، الجانب الاقتصادي لمختلف الأطراف الموقعة وادوار الأطراف الثلاثة الفاعلة فيها وهي الدول المانحة أي واشنطن والاتحاد الأوروبي أولاً، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثانياً، وكيان العدو وسلطة رام الله ثالثاً («الثلاثية»). نعرض في المادة كتاباً لتوضيح حداد هو «فلسطين الشركة المحدودة - النيوليبرالية والوطنية في الأراضي المحتلة»، وحداد، باحث متخصص له إصدارات عديدة وسبق له العمل في منظمات الأمم المتحدة في فلسطين المحتلة

هل الأوضاع الاجتماعية البائسة والمحزنة القائمة في مناطق الاستعمار الاستيطاني منذ عام 1967 (ما يسمى «الضفة الغربية»، أو «الأراضي الفلسطينية المحتلة»)، نتيجة الحصار الشامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (الخ) الذي يفرضه العدو الصهيوني، أم أنها نتاج الاتفاقيات التي وقعتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وانصاعها بحكم مصالح البطانة الفاسدة المحيطة بها من رأسماليين، جشعين بل ومتوحشين - بالضرورة مرتبطين بنظام عمان، التي كرست بدورها سلطة الاحتلال. لقد جمعت قيادات «فتح» حولها بطانة رأسماليين طفيليين فاسدين ومفسدين، مديرة ظهرها للقوى الطبقية التي صعدت على أكتافها، وانسجماً مع خيارها الاعتماد على «البترو دولار» الفاسد والمفسد، بدلاً من الدعم الشعبي. هنا، يؤكد الباحث توفيق حداد أن السبب هو الاتفاقيات، لكن من دون إهمال دور «الثلاثية» في ذلك، والمنسجم تماماً مع سياسات العدو الصهيوني، ولنا عودة لهذا. بل إن الأطراف المانحة والمشاركة كافة تمارس دوراً مباشراً في منع صعود اقتصاد مستقل في مناطق الاحتلال الاستيطاني منذ عام 1967، وكل ما يجري في ما يسمى «عملية السلام»، هو ضمن إطار مشروع إيغال ألون وصيغته المعزبة (المملكة العربية المتحدة) القائم على ضم أي أرض قد يجلي العدو عنها إلى كيان شرق الأردن، وهو - كما نعلم - الكيان المصطنع الذي أقيم لفصل فلسطين عن دولتي العراق وسوريا، والذي أثبت منذ تأسيسه عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى على يد دائرة المستعمرات البريطانية أنه الحليف الموثوق والأساس لكيان العدو. الكاتب يوضح أن موضوع مؤلفه ليس الخوض في نقاشات حول جدوى الاتفاقيات وما يسمى زوراً «عملية السلام»، وإنما البحث في الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في «الضفة» الناتجة من الاتفاقيات والسياسات النيوليبرالية التي صاغها «الثلاثي»، والتي قادت إلى كوارث

لا حدود لها لحقت بسكان المناطق الفاعلة فيها - انظر البيانات المرفقة، المعربة عن الأصل في المؤلف. الكاتب يقول إنه وجب إضافة الممارسات الغربية، المسماة الإنمائية، إلى المزيج العامل في «الضفة» منذ عام 1993، أي عام اتفاقيات أوسلو، مع أن اللاعبين الغربيين

يدعون اقتصار تدخلهم على «بناء السلام» و«بناء الدولة»، دوماً بحسب كلمات الكاتب. المقاربات النيوليبرالية تلك قادت في نهاية المطاف إلى ما أطلق عليه الكاتب «فلسطين المحدودة» / Palestine Limited، و«شركة فلسطين المحدودة» / Palestine Ltd. الكاتب يوضح أن الصفة «فلسطين

من الأمور النظرية التي يطرحها الكاتب معنى مفهوم «السلام الليبرالي» (أ ف ب)



التجربة التنموية في اليابان: ماذا عن الدول العربية؟ [2]

محمد عبد الشفيق عيسى*

لم تقم أي من الدول العربية حتى الآن بتجربة تنموية حقيقية، عدا ما تم أنفاً في عقد الستينيات من خلال التجربة الناصرية ونظائرها. لكن هذا لا يمنع من أن نقرب الأبيصار بحثاً عن «ضالة المؤمن» ولو في اليابان. فماذا يمكن أن نستفيد من المسيرة التنموية والابتكارية اليابانية، على المستوى العربي عموماً، وفي جمهورية مصر العربية خصوصاً؟

لعله يمكن البدء بأن الأمر يوجب القيام بالمرآة الحسيفة بين مقتضيات إعداد أسس وقواعد البناء الابتكاري الوطني الفعال والمتجانس في المستقبل، وبين ضرورات تفعيل القدرات التكنولوجية المتاحة بالفعل في الوقت الراهن، ومحاولة بث الحياة الابتكارية فيها. وهذه مهمة كبرى تستدعي القيام بدراسة موضوعية لمنظومات الابتكار الوطنية في العالم وفي اليابان كمثال دال، على أساس معقول من التخصص والقدرة المهنية، حيث الكثير من الدروس التي يمكن استقاؤها من التجارب العالمية بما فيها التجربة اليابانية محل الدراسة.

مداخل لتنمية القدرة التنافسية

باستخدام نموذج «المنظومة الوطنية للابتكار»، يمكن الخروج بالمداخل التالية لتنمية القدرة التنافسية في السياق العربي، بالتطبيق على حالة جمهورية مصر العربية، في ضوء الخبرة اليابانية بالذات.

أولاً: ثنائية السياسة العامة والنظام الإنتاجي هي الأساس المؤسس لنظام الابتكار المرتجى، وإن شئت الدقة: لتنمية وتفعيل القدرة التكنولوجية المصرية - يدعمها نظام تعليمي قوي، خاصة جامعات كثيفة البحث. ثانياً: قد نبداً بالتقليد، بواسطة الهندسة العكسية، وليس بالابتكار نفسه.

ثالثاً: يمكن أن تتبنى البلدان العربية المعنية، كمصر، من السلسلة الصناعية الدولية، الصناعات الناضجة Mature لتمارس فيها ميزة تنافسية في المرحلة الأولى لتطورها التكنولوجي المرتقب، ونوضح هذا في ما يلي:

1- لا تتوفر لدينا الآن القدرات العلمية - التكنولوجية اللازمة لركوب موجة الصناعات البادئة introductory أي الأخذة في التوسع عالمياً، ولا حتى الصناعات النامية أي الصناعات المتوسعة بالفعل، هذا من جهة.

2- من جهة ثانية، يتعين أن نستبعد خيار الاندماج في صيغة للتخصص الصناعي الدولي ضمن الصناعات المنحدرة أو المضمحلة (وهي التي ينحدر عليها منحني الطلب بشدة، والتي تقل فيها - إن لم تنعدم - فرصة تنوع المنتج ومن ثم تقل فرص الربحية)، وتلك هي الصناعات الملونة للبيئة خاصة في حال عدم توافر احتياطات الأمان البيئي (مثل صناعة الأسمنت التقليدية) وتصنيع القطن قصير التيلة، وكذا الصناعات ذات القيمة المضافة بالغة الانخفاض (صناعات التجميع أو «ربط المفك» - وصناعات تعبئة الخامات المستوردة: من لحوم مجمدة وشاي وقهوة، وأدوات تنظيف... الخ).

3- فيبقى لنا أن نركز على بناء ميزة تنافسية في أقل الصناعات «الناضجة» ضرراً، جنباً إلى جنب مع الدخول على خط الصناعات النامية والباذعة بصورة موسعة، وذلك كمرحلة انتقالية، ولكن على أن نعمل على خفض تكلفة المنتج، وتجويده وتنويعه للمصنوع في المنافسة، خاصة في ضوء تزايد الدخول إلى مثل تلك الصناعات في منطقة «جنوب شرق آسيا»، وأهم المجالات التي يمكن ولوجها في هذا الشأن ما يلي: - تصنيع أشباه الموصلات Semi-conductors على نطاق تجاري واسع، وهي المواد

المصنوعة من مادة الرمل أو السيليكون والتي تمثل ما يسمى بالشرائح الرقيقة التي تطبع عليها «الدوائر الإلكترونية المتكاملة» باعتبارها عصب الإلكترونيات الدقيقة أو المصغرة.

- المشاركة في الحركة العالمية لتصنيع - وليس مجرد تجميع - الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية (الراديو والتلفزيون ومسجلات الصوت والصورة).

- تصنيع السيارات.

- تصنيع أدوات «الورش الصناعية» المنتجة لمختلف المعدات المتخصصة في العمليات الصناعية كالخراطة وسبك المعادن.

- تصنيع القطن طويل التيلة (في حالة مصر والسودان، وهما منتجان تاريخيان لهذه السلعة على المستوى العالمي).

- التوسع في صناعة الصلب، وبناء السفن (كما في الترسانة البحرية في مدينة الإسكندرية... الخ).

وبالتوازي مع الدخول إلى بعض الصناعات الناضجة والصناعات النامية، يجب العمل على بدء اكتساب القدرة اللازمة في التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والدوائية.

والحق أن ركوب موجة بعض الصناعات الناضجة والنامية سعياً إلى اكتساب أسرار التكنولوجيات البازغة، ينتج عنه ما يلي: أولاً: اشتداد المنافسة مع المنتجين الآخرين لمنتجات مماثلة، أي منتجات على الطرف السفلي والأوسط من السلسلة الصناعية - التكنولوجية، ويتركز هؤلاء المنتجون في دول رابطة «الآسيان» في جنوب شرق آسيا، وكذلك الصين.

وأهم دول الآسيان من الزاوية الصناعية تايلند والفلبين واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. وإذا كان لنا أن نقدم إشارة خاصة إلى مصر، فإننا نلاحظ أنه ليست

هناك علاقات تجارية ذات وزن بينها وبين الفلبين، وهي ضعيفة مع تايلند. أما أندونيسيا وماليزيا فلهما علاقات اقتصادية وثقافية متنوعة مع مصر، بحكم الإرث التاريخي المعاصر وبحكم الاشتراك في منطقة الحضارة الإسلامية. ولكن العلاقات الاقتصادية (تجارية واستثمارية) ليست كثيفة على أي حال. لذلك لا خوف من إمكان تأثير الواردات الصناعية من دول الآسيان على الصناعات الناشئة المتوقعة في مصر، ولكن يخشى من آثار المنافسة معها على الأسواق الأخرى «الثالثة» Third country وهي أسواق أوروبا وأمريكا بصفة أساسية، ثم السوق اليابانية نفسها وهي سوق تتميز بخصائص معينة في مقدمتها أن وارداتها تأتي أساساً من مشروعات مشتركة مع الدول المضيفة في جنوب شرق آسيا. والمنافسة مع هذه الدول سريعة وغير سريعة. وفي حالة الصناعات الناضجة تنقلص آفاق المنافسة غير السريعة (المنافسة على النوعية) نظراً للمحدودية في إمكانية تنوع المنتجات أو تمييز المنتج.

وتشدد في المقابل المنافسة السريعة، إذ يتسابق المنتجون على خفض التكلفة، وعلى خفض السعر حتى لو كانت التكلفة مرتفعة نسبياً (ما يسمى بالإغراق). وهذا مما يفرض على المنتجين العرب ضرورة خفض التكلفة بطريقتين:

1- زيادة الإنتاجية والكفاءة (بالتجديدات في العمليات الإنتاجية).

2- ترشيد هوامش التكلفة غير الأجرية، والناتجة عن الإهدار والضباغات في العملية الإنتاجية. وعموماً يجب عدم المساس بالأجور، خاصة في ضوء المعدل المتسارع للتضخم السعري، وسبق الأسعار للأجور في الرهان المزيج: أسعار/ أجور.

وتعلم هنا أن دول جنوب شرق آسيا (وكذا الصين) تتميز بانخفاض مستوى الأجور،